في ديسمبر من عام 1838 أخذت حكومة بومباي في تجهيز الحملة العسكرية لاحتلال عدن. وكانت عدن حينها هي «كريتر» قرية لحجية يسكنها نحو 600 نسمة نحو ثلثهم من اليهود يعملون في الشركات الملاحية الأجنبية وفروع بنكية اجنبية وكان البقية عرباً معظمهم من قبيلة العبدلي بلحج ويعملون في صيد الأسماك وكانت بيوت عدن بائسة مبنية من الطين المخلوط بالقش.

نجيب قحطان الشعبي

في يوم 19 يناير منذ 173 سنة احتلت بريطانيا عدن

حاكم مصر محمد علي: لقد أخذتم عين اليمن

القبطان البريطاني ستافورد هينز (الذي صار أول حاكم لعدن بعد إحتلالها) هو الذي مد عينيه إلى عدن وهو يجوب شواطئ المنطقة فوجد عدن كأفضل ميناء يمكن أن يخدم بريطانيا فعدن تقع على منتصف المسافة بين البحر الأبيض والهند مما يفيد في تموين البواخر بالوقود، وفي عدن مكان يعتبر ميناء طبيعيا، هينز أوهم حكومة بومباي أن عرب لحج وعدن عندما يرون الحشد البريطاني قبالة شواطئ عدن فلن يقاوموا.

في صباح الإحتلال البريطاني لعدن يوم 19 يناير 1839 كانت قوات الاحتلال البريطاني تقف في المياه أمام عدن.

كانت تقف أمام عدن السفن البريطانية «فولاج» المزودة بأربعة وعشرين مدفعاً، «كروزر» المزودة بستة عشر مدفعا، «كوت» المزودة بثمانية عشر مدفعاً، «ماهي» المزودة بستة مدافع، المركب «شوقي» بمدفع مورتر عيار ثمان بوصات.

وكانت هناك قواتهم البرية : 300 من فوج بومباي الأوربي، 25 من سلاح المدفعية الأوربي، 400 من المشاة الهنود الأشداء، 150 من سلاح المدفعية والمهندسين الهنود مع الضباط.

في الساعات المبكرة تحركت السفن البريطانية لتتخذ مواقع قتالية حتى صارت اسفل قلعة صيرة وعلى بعد نحو مائة متر فقط وأطلق العرب قذائف مدافعهم الكبيرة من قلعة صيرة لكنها مرت فوق السفن فمدافعهم لم تكن متحركة! وقصفت «فولاج» القلعة فتهدمت بكاملها خلال ساعتين وهجرها المقاتلون، وكانت هناك مدافع عربية أسفل القلعة قصفتها مدفعية «فولاج» في البداية فأسكتتها وأنتزع إثنان منها من مكانهما بفعل شدة القصف البريطاني.

لم يستسلم المدافعون العرب أو يهربوا من المعركة غير المتكافئة ولكن ظلوا يطلقون نيران بنادقهم «أبو فتيلة» على السفن البريطانية!

حوالي الحادية عشرة والنصف تحركت القوارب البريطانية تحمل المشاة وأنزلتهم. أبدى العرب مقاومة باسلة لكن ضعف تسليحهم خذلهم، وكتب كثير من البريطانيون والهنود بأن العرب أبدوا شجاعة في القتال لم يكن بالإمكان أن يبدي غيرهم شجاعة أكثر من شجاعتهم.

أطلقت السفن البريطانية نحو 1150 قذيفة مدفعية. كان المدافعون العرب نحو ألف، أسفرت المعركة عن قتل وجرح 15 من قوات الاحتلال ونحو 139 شهيدا من العرب عدا الجرحى.

غنم البريطانيون عدن وثلاثة مدافع نحاسية رائعة أهدوا اثنين منها لملكة بريطانيا (فيكتوريا) وكانت عدن أول منطقة يحتلها البريطانيون في عهدها.

كان المدافعون العرب عن عدن هم من أبناء لحج فقط وبالذات من قبائل العبدلي والعزيبي والسلامي والبان، ولم يشاركهم في الدفاع عن عدن أي من سلاطين ومشايخ الجنوب! والإمام (العثماني) بصنعاء الذي كان يدعي السيادة على عدن لم يحرك ساكنا هو الآخر!

■ محمد علي باشا

وخلال سنة الاحتلال قام سلطان لحج بهجوم على القوات البريطانية بعدن (نوفمبر 1839) لتحريرها وشاركه سلطان الفضلي ولكنهما هزما أمام التحصينات البريطانية والتسليح البريطاني الجيد.

في السنة التالية 1840م قام سلطان لحج (محسن فضل العبدلي) بهجومين آخرين (مايو ويوليو) لتحرير عدن شاركه فيهما سلطان آل فضل (أحمد عبدالله الفضلي) وفي الهجوم الثاني شارك مقاتلون من الأجعود (بردفان). وفي الهجومات الثلاثة تكفل سلطان لحج بالتكاليف المالية.

وتسابق سلاطين ومشايخ الجنوب لعقد معاهدات صداقة ومودة (ثم حماية) مع بريطانيا للحصول على الهبات المالية وبعض الهدايا وبهذا مد البريطانيون نفوذهم من باب المندب إلى المهرة بدون أن يلجأوا للسلاح!

يزعم بعض الجهلة بأنه أثناء الاحتلال البريطاني لم يقم البريطانيون بحكم الجنوب عدا عدن زاعمين بأن كل ما هنالك هو وجود شخص واحد بريطاني لدى كل سلطان وأمير وشيخ يعمل مستشاراً له! إن هؤلاء يجهلون أو يتجاهلون أن ذلك المستشار كان هو الحاكم الحقيقي للمنطقة وكلمته يجب أن ينفذها الحاكم المحلي العربي وفقاً لما نصت عليه معاهدات الاستشارة الموقعة بين البريطانيين والحكام المحليين.

في خمسينات القرن العشرين طالبت الحركة الوطنية في الجنوب بريطانيا بمنح الاستقلال لعدن وإنهاء سلطتها على بقية الجنوب ولم تستجب بريطانيا، المظاهرات الصاخبة والإضرابات وتوزيع المنشورات وكتابة المقالات المناهضة للاحتلال البريطاني كل ذلك لم تأبه له بريطانيا. وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1960م بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ضربت به بريطانيا عرض الحائط ورفضت تطبيقه على عدن.

■ الكابتن هينس

ورفضت بريطانيا السماح للجنة فرعية منبثقة عن لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بدخول الجنوب لبحث الموقف.

ولم ينته الاستعمار البريطاني لعدن والاحتلال البريطاني لبقية الجنوب إلا عندما وجدت قيادة سياسية فذة استطاعت تجميع أحرار الجنوب وأدمجت منظماتهم الوطنية السرية (أهمها فرع حركة القوميين العرب) في تنظيم سياسي ثوري (الجبهة القومية) استثني من الانضمام إليه الانتهازيون، والشيوعيون، ودعاة الانفصالية المكشوفون والمستترون والباحثون عن الزعامة، وتحمل هذا التنظيم السياسي الثوري عبء إطلاق وقيادة حرب التحرير الثورية المنظمة (ثورة 14 أكتوبر 1963) حتى تحقيق استقلال وطني كامل في 30 نوفمبر 1967 وهي عمل بطولي عظيم ورائع لم ولن يعرف الجنوب مثيلاً له.

أسماء الحمزة

19 يناير البديل 1968م

من وحي ذكرى ميلاد الصرح الإعلامي وليد الثورة

مع ميلاد كل صحيفة أو مجلة يرادونا الأمل بأن تكون هذه المجلة أو الصحيفة منبراً جديداً من منابر الشعب. ومناراً يمضي بالحق والخير وصوتاً يعلي كلمة الحياة والإنسان

الأديب والمناضل الوطني الجسور

علي عبد الرزاق باذيب ١٩٨٣م

قبل 44 عاماً من يومنا هذا السبت 19 يناير 2013م كان التأسيس والميلاد لصرح الكلمة الحرة النزيهة أكتوبر الرمز وليدة أكتوبر الثورة حيث صدر العدد الأول في 19 يناير 1968م مع البدايات الأولى لبزوغ فجر النصر المؤزر برحيل المستعمر من أرضنا إلى غير رجعة وبداية مرحلة البناء كثمرة من ثمار ثورة أكتوبر ومنجز من منجزات صناع نوفمبر بل من أهمها في الرمز والأثر حيث أن هذه الذكرى التي نحن بصددها ميلاد أكتوبر الكلمة كما هو معروف كانت في الأصل ذكرى تحرك جحافل المستعمر الغاشم لقهر إرادتنا وسلب كرامتنا واستباحة أرضنا بحراً ثم السيطرة براً وجواً لتصبح مستعمرة تضاف إلى مملكة الاستعمار البريطاني التي لا تغرب عنها الشمس في ذلك الوقت والتي جثمت على أرضنا تدنسها 129 عاماً حولها قادة الثورة في أول حكومة بعد الاستقلال المجيد بقيادة المناضل قحطان محمد الشعبي أول رئيس طيب الله ثراه إلى ذكرى قريبة إلى القلب والوجدان وهموم الناس عرفاناً ووفاء وفخراً لرواد الكلمة الحرة المعبرة عن هموم الناس الأقلام الشريفة التي صالت وجالت لمقارعة المستعمر وأعوانه وشكلت الوعي ضد سياسة المستعمر وأشعلت الحماس للالتفاف حول الثورة ودعمها وصيانتها من المتسللين والأذناب إضافة إلى الإدراك المبكر بالأهمية القصوى لدور الصحافة كمهمة أساسية وسلاح ماض من قبل القيادة السياسية لمرحلة البناء كما كانت الرائدة في مرحلة التحرر الوطني.. حيث واكبت الكلمة النزيهة مواقف وإبداع النضال السياسي والعسكري خطوة بخطوة والعمل في اتجاهين مقارعة سياسة المحتل وفضح القوى التقليدية المعارضة للنضال الثوري والاستقلال الناجز اللاهثة وراء المشايع التمزيقية المنقوصة والدولة المزيفة تدار من المملكة البريطانية وأروقة الحكم في لندن مثل الحكم الذاتي لعدن واتحاد الجنوب العربي (الاتحاد الفيدرالي) الذي يروج له اليوم من جديد باسم (القضية الجنوبية) وهي منه براء وهو حق يراد به باطل مسخ يمنية الجنوب بتحريض الناس في الجنوب على إخوانهم في الشمال بحرف الصراع عن مساره الحقيقي بين قوى التغيير والاستسلام إلى صراع بين أفراد الشعب شمالاً وجنوباً وهي سياسة استعمارية خنقها ثوار أكتوبر وسبتمبر وصناع نوفمبر في المهد.

وبعودة إلى دور الصحافة في مرحلة التحرر الوطني التي كانت الدافع الأكبر لتأسيس صرح الكلمة صحيفة (14أكتوبر) في 19يناير 1968م عملت الكلمة الموقف للمبدعين الوطنيين من خلال صحفهم وعلى رأسها صحيفة الأمل للصحفي الوطني الوحدوي الحق عبدالله عبد الرزاق باذيب الذي قد يستغرب البعض تكراري الحديث والكتابة عن تجربته صاحبة الأثر الأكبر في صناعة العمل الصحافي والمواقف المبدئية في قضايا الوطن والمواطنين التي كانت هاجسه وسنظل نكتب ونكرر دون كلل أو ملل لكن بسعادة وإصرار لتصل إلى الأجيال الشابة التواقة إلى الحياة الكريمة، وما نكتبه عن باذيب ورفاقه الذين أفنوا حياتهم بحلوها ومرها من أجل حياة كريمة للناس كل الناس ماهو إلا أقل القليل من حقه علينا الذي أخذنا حقنا من جهده وتضحياته (ثالث ومثلث) على قول إخواننا المصريين ولا ننسى صحيفة الطريق لصاحبها محمد ناصر الإعلامي والنقابي الفذ المتجددة اليوم بنفس الابن أيمن والتي كان لها دور ولصاحبها أعظم الأثر من خلال بداياته الأولى في العمل النقابي والعمل السياسي والإعلامي لاحقاً حتى استشهاده.

ولقد كان للصحافة في مرحلة التحرر الوطني أبلغ الأثر في انتصار شعبنا من خلال إصرارها على الوقوف جنباً إلى جنب مع الثوار داعمة للكفاح المسلح ومحرضة للجماهير من أجل الالتفاف حول الثوار في جبهات القتال في كل مناطق الجنوب الممثل آنذاك في سفوح الوديان وعلى قمم الجبال وفي الشوارع والحارات ففي الوقت الذي كان فيه الثوار يحققون الانتصارات المذهلة رغم تفوق المستعمر عدة وعتاداً واستخبارات وأذناباً ويسقون القوات البريطانية الغازية كؤوس المنون كانت الأقلام الحرة تتلقف الانتصارات لتقدمها للرأي العام المحلي ليدرك زيف الأبواق المغرضة المعادية للثورة الرافضة لأسلوب الحسم الثوري ومن أجل كسب التأييد العربي والعالمي نزولاً عند الانتصارات على أرض الواقع الورقة الرابحة في المعركة المصيرية معركة الحق المشروع لتحرير الأرض وكرامة الإنسان ومن وحي هذه الذكرى البديل لشبح الاحتلال البريطاني والآتية هذه العام مع تجدد نضال شعبنا من أجل حياة أفضل بإصرار على التغيير ليس من باب تغيير الشخوص فحسب بل من أجل إرساء دعائم دولة النظام والقانون دولة مدنية يحظى فيها الجميع بالحقوق المتساوية والعدل والمساواة دون تمييز أو استثناء تحت أي مسمى ويسود فيها مبدأ الحوار بدل العنف الذي أكل الأخضر واليابس وحول حياة الناس إلى جحيم وصور الوحدة كابوساً في وضح النهار بأفعال وممارسة السلطة وزبانيتها.. دولة مدنية يسودها التصالح والتسامح الحقيقي النابع من إرادة الشعب وضميره لكل الوطن من صعدة إلى المهرة كما قال الرئيس هادي الذي يستحق الدعم والمساندة لكل الخطوات الجريئة والقرارات الصائبة التي اتخذها والتي نأمل المزيد منها لما ينصر قوى الحياة على صناع الموت والدمار.

وبهذه المناسبة 19 يناير البديل ميلاد الكلمة تملكتني الحيرة وأرهقني التفكير والبحث عن شيء يليق أن يقدم لصحيفة (14أكتوبر) في عيد الميلاد الـ (45) وماذا عسانا نقدم للأمل الذي ظل يراود أساتذنا الأديب الوطني علي باذيب في مقاله المعنون (لتكن صحافتنا باستمرار منبراً للشعب وصوتاً للحق والخير).

وبعد التفكير والبحث لم أجد أبلغ ولا أصدق من مفهوم الكاتب عند توأم روح علي باذيب رفيق دربه فكراً وموقفاً وعطاءً القدير صاحب الكلمة والموقف الصادق والمبدأ الذي لايتزحزح عبدالله عبد الرزاق باذيب من خلال مقاله المعنون (رسالة للقارئ) الذي كتبه من زنزانته التي دخلها عقاباً على نضاله من أجل حق شعبه.

رسالة إلى القارئ

يستهل الأستاذ المبدع عبدالله عبد الرزاق باذيب مقاله الفريد المفيد يومها واليوم وعلى مر الزمان لمن يريد أن يكتب من أجل الناس بمقدمة تسلب العقول والألباب حلاوة وطراوة وحباً حقيقياً.

(منذ مساء فريد قديم ويدي تتلمس السبيل إلى القلم وبين جوانحي حنين عارم إلى الكتابة اليك والحديث معك أكتب إليك لأجدد إيماني بك، فقد آمنت بك من زمن بعيد بعيد من حين قدست الحرف.. ووعيت الكلمة (في البدء كانت الكلمة).

وأتحدث إليك لا لأتعرف عليك فإن كل كلمة كتبتها من قبل هي انعكاس لمشاعرك ومرآة لنفسك ورسالة مفتوحة موجهة إليك عبر السطور والورق من القلب إلى القلب).

يتحدث رفيقنا وأستاذنا باذيب عن وظيفة الكاتب الحر وعلاقته بالجماهير:

إن الكاتب الحر صاحب موقف اجتماعي معين لم يتخذه اعتباطاً ولم تحدده له الصدف وإنما اتخذه عن وعي وحدده له مفهومه العلمي المتطور لواقع الحياة ومجرى التاريخ، والكاتب الحر لا ينتظر حتى تتحمس الجماهير وتتدافع بالمواكب نحو الهدف بل هو الذي يتحمس أولاً ويشعل طاقة النضال في نفوس الجماهير ويتقدم ويضحي ويواجه النتائج إنه أكثر من كاتب إنه معلم وقائد. ذلك الكاتب الحر إنسان مسؤول ملتزم، مسؤول عن توصيل وعيه إلى الجموع وملتزم أمام الجموع بالتعبير عن آمالها والدفاع عن حقوقها الطبيعية. والكاتب الحر يثق في الشعب ولايتخلى عن أدنى جزء من هذه الثقة في أشد المحن وأحلك المناسبات وما أسخى الشعب وأكرمه تجاه الكاتب الحر.

إن الشعب مستعد دائماً أن يهب ثقته، أو يمنح قلبه للكاتب الذي يثق به ولكن لايمنح ثقته دون قيد أو شرط إنه يريد إنساناً نظيفاً يعني ما يقول ويقف عند هذا الذي يقوله وقفة صامدة ثابتة.

يريد إنسانا لا يخشى أن يتسخ ثوبه في المعركة أو يدمى جسمه في الصراع، إنساناً في الطليعة أبداً ومع الناس دائما. لا متأنقاً يهذي بالوطنية فوق تل من الذهب (ولا بندقية زينة) يدعي الرجولة والشجاعة وما أشبه البعض بـ (بنادق الزينة) وأثاث الغرف الباذخة. ومثل ذلك الإنسان لن يبخل عليه الشعب بثقته ولن ينكص عن اتباعه والتعلق به. والشعب هو الذي يصون الفكر الحر والجهد الصادق ويحمي شرف الكلمة).

وهذا المفهوم ذو الدلالات العميقة في مضامينه في مقال أستاذنا يفترض بل يجب أن يكون هذا الوصف صفات يتحلى بها القادة، قادة الدول والأحزاب السياسية في بلادنا التي في الغالب منتهية صلاحيتها إلا من رحم ربي وأصحاب الأقلام من رواد الصحيفة الرمز الخارجة من رحم الثورة لتكون في مستوى تطلعات القارئ وتضحيات وآمال الجماهير التواقة إلى أن تكون صحافتنا باستمرار منبراً للشعب وصوتاً للحق والخير وعند مستوى التضحيات الجسام لصناع هذا المنجز العظيم بإيلاء قضايا الجماهير اهتماماً كافياً بل تكون الهاجس والهم الأكبر اقتداءً واحتذاءً برواد الكلمة وإعلام صناعة التاريخ في بلادنا.

فتحية لأكتوبر الأمس والحاضر والمستقبل.

قانون حماية الثورة .. أم حماية حكم الإخوان؟!

مصطفى بكري

قال المستشار أحمد مكي وزير العدل في حديث لبرنامج 90 دقيقة علي قناة المحور مساء أول أمس «إنه يعترض على قانون حماية الثورة وعلى إنشاء نيابة الثورة»، وإذا كان ذلك هو رأي وزير العدل المختص والمسئول عن إعداد القوانين، فمن كان وراء هذا القانون الانتقامي؟! لقد أصدر الرئيس محمد مرسي رئيس الجمهورية هذا القانون الجائر والاستثنائي موافقاً للإعلان الدستوري الصادر عن رئيس الجمهورية والمنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 21 نوفمبر، وهو الإعلان الذي تسبب في حدوث فتنة كبرى على أرض البلاد.

لقد كان الهدف المعلن لهذا القانون هو محاكمة أو إعادة محاكمة من يثبت تورطهم في قتل المتظاهرين من 25 يناير 2011 تاريخ انطلاق الثورة وحتى 30 يونيو 2012، تاريخ تولي الرئيس محمد مرسي للسلطة في البلاد .. وذلك في ضوء تقرير لجنة تقصي الحقائق المقدم إلى النائب العام.

لقد تجاوز القانون ثوابت المحاكمات وتعارض مع قانون الإجراءات الجنائية، ولذلك راح يؤكد في مادته الأولى إعادة التحقيقات في جرائم قتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين استثناء من حكم المادة 197 من قانون الإجراءات وامتد بهذه المادة إلى ما أسماه بجرائم الاعتداء باسعمال القوة والعنف والتهديد والترويع على الحرية الشخصية للمواطنين وغيرها من الحريات والحقوق التي كفلها الدستور والقانون والمرتكبة بواسطة كل من تولى منصبًا سياسيًا أو تنفيذيًا في ظل النظام السابق، على أن تشمل التحقيقات الفاعلين الأصليين والمسهمين بكل الصور في تلك الجرائم، وكل ما تكشف عنه التحقيقات من جرائم أخرى مرتبطة.

وهكذا جاء النص مطاطيًا، ليضم تحت مظلته كل من تثور حوله الشبهات، أو بالأحرى كل من يود النظام الإخواني الحاكم الانتقام منه، وإدخاله ضمن المتهمين الذين يتوجب عقابهم بمقتضى هذا القانون!!

كان طبيعيًا والحال كذلك أن تُنشأ نيابة خاصة لحماية الثورة من أعضاء النيابة العامة والقضاء والذين يصدر النائب العام قرارًا بندبهم لهذه المهمة، ويكون لهم سلطات قاضي التحقيقات وغرفة المشورة المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية، أي يكون له حق حبس المتهمين وإعادة التجديد لهم لفترات طويلة وحتى تقديمهم للمحاكمة.

إن الجرائم التي يعاقب عليها هذا القانون لا تتوقف عند حدود جرائم قتل الثوار أو استخدام القوة ضدهم، بل تمتد أيضًا إلى قضايا النشر وإخفاء معلومات أو أدلة من شأنها تمكين الجهات المختصة من القصاص العادل والامتناع عمدًا عن تقديم الأدلة اللازمة لتمكين المحاكم من تحقيق العدالة الناجزة واللازمة في قضايا الفساد السياسي والمالي لرموز النظام السابق.

وهكذا يمتد نطاق عمل هذا القانون إلى فئات أخرى من خلال اتهامات يمكن توجيهها إلى أي شخص دون دلائل حقيقية على ارتكابه أيًا من هذه الجرائم.

لقد أكد العديد من فقهاء القانون أن هذا القانون الاستثنائي هو قانون انتقامي بالأساس، لا يستهدف الثأر للشهداء والمصابين بقدر ما يستهدف بث الذعر والخوف في النفوس، والنيل من كل معارضي استبداد النظام ودولة الإخوان.

إن تقرير تقصي الحقائق المقدم إلى النائب العام لا يتضمن عمليًا مسئولية الجهات التي تولت فتح السجون والاعتداء عليها، وكذلك الحال المعلومات التي ترددت حول الفرقة (95) الإخوانية ومدي مسئوليتها عن الأحداث التي شهدها ميدان التحرير كما جاء على لسان البعض .. وكل ذلك يطرح العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام!!

لقد خرج وزير الشباب د.أسامة ياسين الذي كشف في حديث سابق لقناة الجزيرة عن هذه الفرقة ودورها في أحداث موقعة الجمل، غير أن لجنة تقصي الحقائق المشكلة بقرار من الرئيس محمد مرسي، لم تفكر حتى في مجرد استدعائه للاستماع إلى أقواله، فخرج الرجل ليؤكد أن أحدًا لم يطلب شهادته أو يواجهه بأقواله السابقة!!

إنني لن أتحدث عن بطلان هذا القانون، لأن ما بني على باطل فهو باطل، ولكن السؤال: هل حقا يراد من وراء هذا القانون الثأر للشهداء والمصابين أم الانتقام من أشخاص بأعينهم لأسباب لا علاقة لها بأحداث الثورة..؟!

لقد تسربت بعض المعلومات الصادرة عن هذا التقرير لتشير إلى ضم أشخاص بأعينهم ينتمون إلى مؤسسات وجهات بعينها، واذا كان الأمر كذلك فلماذا لا يفتح التحقيق مع المسئولين عن قتل الشهداء واصابتهم أمام السفارة الأمريكية وفي شارع محمد محمود وأمام قصر الاتحادية وغيرها، وكلها أحداث جرت في عهد الرئيس محمد مرسي..

لماذا تتوقف التحقيقات أمام نيابة الثورة عند تاريخ بداية تولي الرئيس محمد مرسي للحكم؟ أليس من استشهدوا أو أصيبوا في عهده هم أيضا مصريون، وكانوا يتظاهرون دفاعاً عن مواقف سياسية بعينها؟!

.. لقد أعطى هذا القانون للنائب العام أو من يمثله الحق في حبس المتهمين بارتكاب الجرائم المنصوص عليها لمدة تصل إلي ستة أشهر، فبأي حق يجري حبس المتهمين حتي قبل أن تصدر ضدهم الأحكام من المحاكم التي سيجري تشكيلها باسم «محاكم الثورة»؟!

إن ما يجري هو أمر خطير للغاية، يتجاوز في مضمونه كافة الاجراءات الاستثنائية التي كانت من أسباب قيام الثورة ضد النظام السابق، إنها محاولة للثأر والانتقام، أكثر منها سعيًا لتحقيق العدالة وحكم القانون..!!

إن قرارات ستصدر خلال الأيام القليلة القادمة بمنع العشرات من السفر، وبدء التحقيقات بشكل سري واتخاذ قرارات بالحبس ضد أناس لا يستطيع أحد الجزم بمسئوليتهم إلا بوجود دلائل حقيقية تثبت تورطهم في هذه الأحداث، وكل ذلك يثير حالة من الفزع في المجتمع، لأن غياب العدل يدفع إلى العنف والفوضى!!

لقد أصدر العديد من شباب الثورة بيانات تحذر من مخاطر هذا القانون، الذي يمكن أن يطبق على الثوار أنفسهم بدعاوى وادعاءات عديدة، غير أن أحدًا لا يريد أن يستمع إلى الأصوات العاقلة والحريصة على المجتمع وعلى القانون والعدالة.

أرجو ألا ينطلي مجددًا على البعض أن القانون قد جاء للثأر من القتلة والمجرمين الذين اعتدوا على الثوار وقتلوا وأصابوا الكثيرين منهم، هذا قانون يأتي لحساب الإخوان ولحساب حربهم ضد الآخرين.

إن الرئيس السابق حسني مبارك وغيره من كبار المسئولين يحاكمون بذات التهم، فلماذا الإصرار على استثناء رجال العهد الحالي بينما دماء الشهداء لم تجف بعد والأدلة موجودة وشهود العيان لا يزالون أحياء؟!

إننا لن يهدأ لنا بال إلا بالثأر للشهداء وللمصابين من القتلة الحقيقيين، ولكن يتوجب أن تمتد التحقيقات إلى الجميع بلا استثناء، وأن تجري بالقانون الطبيعي وبعيدًا عن أية اجراءات استثنائية، تخالف القسم الذي أقسم عليه رئيس الجمهورية بحماية الدستور والقانون.

إن الذين يهللون لهذا القانون الاستثنائي، غدا سيكتوون بناره، وسيدفعون الثمن عندما يجري تطبيقه عليهم لسبب أو لآخر، وبذلك نكون قد فتحنا الباب مجددًا للثأر والانتقام، ولكن هذه المرة باسم الثورة وشهدائها، وهي من هذه القوانين براء!!

إن الأيام القادمة سوف تكشف المزيد من الأسباب الحقيقية من وراء إصدار هذا القانون الباطل الذي ستمتد آثاره لكافة أصحاب الرأي والمواقف المتعارضة مع نهج جماعة الإخوان وقادة الحكم في البلاد.

إن التاريخ لن ينسى أبدًا هذا الظلم والجبروت الذي يعيش المصريون في ظله منذ تولى الإخوان المسلمون مسئولية الحكم، وهي أمور كلها تدفع إلى مزيد من احتقان المجتمع؟ بما يهدد أمن واستقرار البلاد..

لقد أعلن وزير العدل أنه يعترض على هذا القانون، واعتراضه بالتأكيد له أسبابه القانونية، ولذلك يبقى السؤال: إذا لو كنت تعترض على هذا القانون الجائر، فلماذا توافق السلطة عليه؟ ولماذا لا تقدم استقالتك وتبرئ ساحتك من هذا الظلم وهذا الجبروت؟!